الأمم المتحدة

A/HRC/16/3/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
15 March 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

ليبيريا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض*

* لم تخضع هذه الوثيقة للتحرير قبل إرسالها إلى أقسام الترجمة في الأمم المتحدة.

(A) GE.11-11798 290311 300311

الرجاء إعادة الاستعمال

رد حكومة ليبيريا على توصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تقريره المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (A/HRC/16/3)

١- ترحب ليبيريا بالتوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها الذي جرى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتود تأكيد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. ونظرت حكومة ليبيريا بعناية في التوصيات، بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة[(١)]، وتقدم فيما يلي ردودها على هذه التوصيات:

صكوك حقوق الإنسان

التوصيات ١-٤

لم تقبلها و لم ترفضها

٢- قُدمت أسئلة وتوصيات بشأن التوقيع والتصديق على معاهدات وصكوك دولية لحقوق الإنسان. وتعكف جمهورية ليبيريا على إجراء دراسة تشمل كل نطاق التزاماتها الإقليمية والدولية، وتعمل على اتخاذ الخطوات الضرورية لتقديم التقارير المتأخرة المطلوبة بموجب عدد من معاهدات حقوق الإنسان. وعملاً بالإجراءات والمتطلبات القانونية المحلية، ترى الحكومة أن اعتمادها بنجاح لجميع التوصيات المؤجلة المتعلقة بالتصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وإدراجها في القوانين المحلية يستلزم إجراء دراسة ومداولات بصورة متأنية قبل قطع تعهدات بهذا الشأن. وعليه، ستحتاج جمهورية ليبيريا إلى المزيد من الوقت ولا يمكنها في الوقت الراهن تحديد موقفها من هذه التوصيات.

٣- وبصرف النظر عما ذُكر أعلاه، فقد صدقت جمهورية ليبيريا بالفعل على عدد من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتود إطلاع مجلس حقوق الإنسان على أنها وقّعت ونشرت بالفعل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[(٢)]. وعلاوة على ذلك، أنشأت لجنة لإدراج هذه الاتفاقية في التشريعات المحلية وتنفيذها في إطار برنامج مدته خمس سنوات.

٤- كما تنظر ليبيريا بإيجابية إلى التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل[(٣)]؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة[(٤)].

٥- وعلاوة على ذلك، بدأت لجنة إصلاح القوانين عملية تحديد الاتفاقيات والمعاهدات التي تم التوقيع عليها، وتقدم التوصيات والنصائح الضرورية للجهاز التشريعي من أجل التصديق عليها وإدراجها في القوانين المحلية بما يتسق مع الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، وسعياً إلى تعزيز الإرادة السياسية العامة فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على معاهدات حقوق

الإنسان، التي لم تصبح ليبيريا طرفاً فيها بعد، تخطط الحكومة لإجراء مشاورات وطنية لتوجيه هذه العملية.

التوصيتان ٥ و١٣

لم تقبلهما و لم ترفضهما

٦- وقّعت ليبيريا على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان خلال العقود الثلاثة الماضية، حتى في ذروة الحرب الأهلية التي شهدت حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وعليه، فنحن على يقين من أن السرعة المطلوبة لإدراج هذه الاتفاقيات في القوانين المحلية ستتحقق بكل سهولة ويسر عندما يتسنى للبلد إذكاء وعي الجمهور بمختلف صكوك حقوق الإنسان والالتزامات الدولية المترتبة عليها، وفهمه لها[٥].

٧- ومع ذلك، ستواصل ليبيريا جهودها في مجال تعزيز تثقيف وتوعية الجمهور بغية الحصول على الدعم العام المطلوب لدعم هذه التشريعات.

عقوبة الإعدام

التوصيات من ٦ إلى ٩ والتوصيات ١٤-٢٠

لم تقبلها و لم ترفضها

٨- تقر جمهورية ليبيريا بالتزاماتها الدولية بموجب البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وذلك يعني أن هناك مشاورات بين حكومة وشعب ليبيريا بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، وقد بدأت في شكل حملات توعية وتثقيف.

٩- وبالرغم من أن قانون عقوبة الإعدام اعتُمد في فترة شهدت ازدياد عمليات النهب المسلح بصورة استوجبت هذا الإجراء الرادع، فمن الواضح أن المحكمة العليا لم تؤيد حتى الآن أي عقوبة إعدام، واتضح نفورها من تنفيذ هذه العقوبة في قضايا تم فيها مؤخراً تخفيف العقوبة من الإعدام إلى السجن المؤبد. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة الحالية التي تترأسها السيدة هيلين جونسون - سيرليف لم توقع أي أمر بتنفيذ عقوبة الإعدام.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمحاكمة بالتعذيب

١٠- إن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمحاكمة بالتعذيب هما من الممارسات التقليدية المتجذرة التي تكتنفها الأساطير وتحاط بالسرية. وغالباً ما يُقاوم بشدة طرح هاتين المسألتين للنقاش ويُنظر إلى ذلك على أنه محاولة لتدمير الإرث الثقافي والتقليدي للبلد. ووفقاً لذلك،

تتخذ حكومة ليبيريا خطوات هامة وحذرة لإشراك المجتمعات المحلية ولتحديد أفضل السبل لمعالجة هاتين المسألتين. وهذه العملية مستمرة ولا يزال البلد يتخذ خطوات نحو تحقيق الامتثال التام لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، لكنه لا يتمكن حالياً من تحديد موقفه إزاء التوصيات المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمحاكمة بالتعذيب[٦].

التوصيات ٢١-٢٧ (تشويه الأعضاء التناسلية للإناث)

لم تقبلها و لم ترفضها

١١- تود جمهورية ليبيريا تأكيد أنها تعارض الممارسات التقليدية الضارة. وفيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أمرت الحكومة وزارة الشؤون الداخلية بعدم إصدار شهادات تمكن مقدمي الخدمات الصحية المحليين من القيام بهذه الممارسة[٧].

١٢- وتقوم الحكومة في هذا الصدد بتوفير سبل عيش بديلة لمن يزاولون مهن الممارسات التقليدية الضارة، وذلك عن طريق تدريبهم وربطهم ببرامج صغيرة في أربع مقاطعات (كيب مونت، ولوفا، وغباربلو، وبونغ)[٨]. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة فرقة عمل للقيام بالرصد واتخاذ تدابير لحماية الأطفال الذين يحجم الآباء عن إلحاقهم بالتعليم الابتدائي لكي يشاركوا في الطقوس غير الرسمية للجماعات السرية في قبائلهم.

١٣- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوزارات المعنية تشارك بفعالية في رصد الجوانب الصحية المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وتنظم حملات توعية وتثقيف؛ وأطلقت برامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان في جميع المدارس، تشمل مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[٩].

التوصيتان ٣٤-٣٥

لم تقبلهما و لم ترفضهما

١٤- بالرغم من تجريم المحاكمات بالتعذيب، فهي لا تزال مستخدمة على نطاق واسع كوسيلة لإقامة العدل لدى المجتمعات الريفية. ونتيجة لذلك، رأت الحكومة أن من الضروري تنظيم حملات توعية، لا سيما في المناطق النائية، فضلاً عن اتخاذ خطوات ملموسة أخرى لردع ممارسي هذا النوع من المحاكمات.

١٥- وتتخذ وزارة العدل خطوات كبيرة لتنفيذ أمر صدر عن المحكمة العليا في عام ١٩١٦ يحظر المحاكمة بالتعذيب. وبما أن هذا النوع من المحاكمات يحرم الشخص من حقوقه الدستورية الأساسية، ولا سيما في إطار نظام عدالة قائم على مبدأ المقاضاة الحضورية، فإن المحكمة العليا في ليبيريا لا تزال تتمسك بعدم دستورية المحاكمة بالتعذيب[١٠]. وعملاً بذلك، أمرت المحكمة وزارة الشؤون الداخلية بالتوقف عن إصدار شهادات لممارسي المحاكمة بالتعذيب[١١].

العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس

التوصيات ٢٨-٣٠

لم تقبلها و لم ترفضها

١٦- تنفيذاً لالتزام الحكومة بمنع حالات العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والتصدي له، اتُخذت خطوات ملموسة لملاحقة الجناة. واعتُمد في عام ٢٠٠٨ تشريع للتمكين من تنفيذ هذا المنع تمثل في إنشاء محكمة جنائية خاصة، محكمة الجنايات "هاء"، وأقسام خاصة داخل المحاكم في جميع أنحاء البلد. وتقوم هذه المحكمة بتأدية وظائفها بشكل تام في مقاطعة مونتسيرادو ولديها الولاية القضائية لملاحقة مرتكبي الجرائم الجنسية على نحو ما هو منصوص عليه في القانون الجنائي.

١٧- ولكفالة المحاكمة العادلة، تُنظم دورات تدريبية متخصصة ودورية للقضاة والمدعين العامين والمحققين. وعلاوة على ذلك، أُنشئت وحدة إدعاء خاصة في وزارة العدل لاستكمال عمل المحاكم المتخصصة. كما توجد في وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وحدة معنية بمسألة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس لديها مكاتب فرعية في مختلف المقاطعات وتتعاون مع وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني في وزارة العدل للتبليغ عن الحالات. وعلاوة على ذلك، أنشأت وزارة الشؤون الجنسانية مساكن آمنة لاستقبال ضحايا العنف الجنسي[١٢].

١٨- وبالرغم من المبادرات المتعددة في مجال العنف الجنساني والقائم على نوع الجنس، فإن القيود المتعلقة بالقدرات والموارد لا تزال تعوق التنفيذ التام للتوصيات المتعلقة بهذا النوع من العنف. وتُعد التوعية من الخطوات الهامة لحث الضحايا على التبليغ عن هذه الجرائم.

توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة

التوصيتان ٣٧ و٣٨

لم تقبلهما و لم ترفضهما

١٩- بدأت ليبيريا اتخاذ خطوات إيجابية لتنفيذ العناصر الواقعية والممكنة من توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد أُنشئت لجنة معنية بتحديد دستورية توصيات اللجنة، كما تم تشكيل فريق عمل حكومي لتوجيه عملية التنفيذ. وتكرر الحكومة بالتالي تأكيد موقفها المتعلق بمواصلة دراسة جميع توصيات اللجنة والنظر فيها بجدية.

٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تتعاون مع مؤسسات أخرى من أجل وضع خطة استراتيجية. ولذا، لا يمكن الآن تحديد الجدول الزمني.

٢١- وبما أن ليبيريا بلد خارج من صراع اتسم بانتهاكات صارخة لسيادة القانون، فهي تعتقد أن من الضروري إنشاء آليات لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة تحترم دستور البلد والحريات المدنية وحق المواطنين في المحاكمة العادلة. ولذا، يعكف فريق عمل خاص على دراسة هذه التوصيات وإسداء النصح لرئيسة ليبيريا بشأن ما تنطوي عليه من آثار قانونية ودستورية محتملة. وفي حين استمرت الحكومة في اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ عدد من هذه التوصيات، إلا أن ليبيريا لا يمكنها في هذه المرحلة تحديد موقفها من التوصيات المتعلقة بعمل لجنة الحقيقة والمصالحة.

الوصول إلى العدالة وحقوق المرأة

التوصية ١٢

لم تقبلها و لم ترفضها

٢٢- يتناول القانون الأساسي لليبيريا مسألة المساواة بين الجميع. وتتخذ في هذا الصدد العديد من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين[١٣]. ومشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وهو أحدث التطورات في هذا المجال، معروض في الوقت الراهن على الهيئة التشريعية.

التوصيتان ٣٣ و٣٩

لم تقبلهما و لم ترفضهما

٢٣- تعكف الحكومة على إنشاء محاكم في جميع أنحاء البلد وتدريب القضاة على النظر في القضايا مع تقديم الدعم في الوقت ذاته إلى منظمات المجتمع المدني لكي توفر التدريب القانوني الأساسي للنساء[١٤]. وبناءً على هذه الترتيبات، أطلقت جمعية المحاميات الليبيريات وشجعت مبادرة الطرق البديلة لتسوية المنازعات، وهي نموذج اعتمدته وزارة الشؤون الداخلية ويستخدم للوساطة في المسائل المدنية في المناطق التي لا تتمكن فيها المجتمعات المحلية من الوصول إلى العدالة، أو في الحالات التي تكون فيها هذه الوسيلة هي الأفضل لتسوية المنازعات. كما تُشجّع التسوية العشائرية للمنازعات عن طريق الزعماء التقليديين.

٢٤- وتحقق الكثير من التقدم لتحسين الوصول إلى العدالة للجميع[١٥]. ومع ذلك، وفي الوقت الراهن، تفتقر ليبيريا إلى القدرات والمساعدة التقنية اللازمة لتذليل كل العقبات التي تحول دون الوصول الفعال إلى العدالة، لكي تكفل بالتالي وصول جميع أفراد المجتمع إلى العدالة دون قيود.

توصيات أخرى

التوصية ١٠

لم تقبلها و لم ترفضها

٢٥- تعكف الحكومة على مراجعة وتعديل القوانين الوطنية استجابةً للمعايير والقيم المعاصرة للمجتمع الليبيري، فضلاً عن العمل على إدماج الالتزامات الدولية وكفالة مواءمة القوانين المحلية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

التوصية ١١

لم تقبلها و لم ترفضها

٢٦- تعمل الحكومة بتوازن ودون تمييز عند التعامل مع النزاعات الإثنية، وهي تنظر إلى الوقائع وليس الانتماء الإثني. وتدرك الحكومة تماماً أنه عندما ينشب نزاع لأسباب "إثنية" ينبغي لها أن تراعي الحساسيات الثقافية في تعاملها مع الوضع والمحافظة على قناعتها بحق جميع الليبيريين في التمتع بحماية الحكومة بصرف النظر عن الانتماء الإثني. وفي القضايا التي يُدعى فيها أن الجريمة قد ارتكبت لأسباب إثنية، تسمح الحكومة بتغيير مكان المحكمة. وتذكّر وزارة الشؤون الداخلية بشكل صريح وقوي بأن لجميع المواطنين الحق في التمتع بحماية الحكومة بصرف النظر عن الانتماء الإثني. وفي ضوء ذلك، تشير الحكومة إلى أن جميع القوانين الليبيرية تخضع للمراجعة والتنقيح عندما يتبين أنها تنطوي على مخالفة للدستور أو عدم اتساق مع الالتزامات الدولية.

التوصية ٣١

وافقت عليها

٢٧- تقوم الحكومة حالياً بإجراء إصلاحات في الهيئة القضائية ونظام القضاء، وتشرك في ذلك الجهات صاحبة المصلحة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

التوصية ٣٢

لم تقبلها و لم ترفضها

٢٨- أعطت ليبيريا الأولوية لتحقيق اللامركزية وكانت نقطة البداية هي مسألة الوصول إلى العدالة. وأُدرجت ليبيريا في جدول أعمال مفوضية بناء السلام، وقد أعربت المفوضية والحكومة عن الالتزام بتعزيز جهود تحقيق السلام والأمن عن طريق إصدار بيان التزام مشترك حدد الأولويات والإجراءات الهامة لبناء السلام باعتماد الإدارة الفعالة وحشد الموارد والدعوة.

٢٩- وبالرغم من وضع برامج مكثفة لتدريب شاغلي الوظائف الرئيسية ذات الصلة بالجرائم الجنائية وجرائم العنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس، فإن ليبيريا لا تزال تواجه عقبات ينبغي التغلب عليها فيما يتعلق بالموارد وبناء القدرات. وعليه، وبالنظر إلى اتساع نطاق التوصية، لا تستطيع الحكومة اتخاذ موقف في الوقت الراهن.

التوصية ٣٦

لم تقبلها و لم ترفضها

٣٠- يُعد الاحتجاز رهن المحاكمة من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للحكومة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الظروف الحالية التي يمر بها البلد، ولا سيما محدودية الموارد، لا يمكن لجمهورية ليبيريا اتخاذ موقف إزاء هذه التوصية.

٣١- وبصرف النظر عما ذُكر أعلاه، نفّذت الحكومة، ولا تزال تنفّذ، عدداً من المبادرات الرامية إلى مواجهة هذه المشكلة، ومن الأمثلة القليلة على ذلك: '١' إنشاء فريق عمل خاص معني بمسألة الاحتجاز رهن المحاكمة (ولجان فرعية مساعدة) بغية التركيز المستمر والمتعدد القطاعات على أوجه القصور والأولويات[١٦]؛ '٢' إنشاء آلية استعراض سريع للجرائم الصغيرة، مما يؤثر بشكل كبير في مراقبة مشكلة الاحتجاز[١٧]؛ '٣' اعتمدت وزارة العدل استراتيجية توعية تتناول مسألة الاحتجاز رهن المحاكمة وتثقيف الجمهور على مستوى المجتمعات المحلية والمستوى الوطني؛ '٤' تنفيذ مشاريع لتقييم الموظفين وتعزيز الموارد والممارسات المتعلقة بحفظ السجلات لدى كل من الهيئة القضائية ووزارة العدل؛ '٥' التدريب الناجح للموظفين وتنفيذ برنامج يخضع الموظفين لفترة تجريبية، ومواصلة العمل الرامي إلى تعزيز البدائل الأخرى للاحتجاز مثل برنامج إصلاح الأحداث الجانحين؛ '٦' مواصلة استعراض العمل الرامي إلى تحقيق الإصلاح القانوني المتعلق بقانون هيئة المحلفين، والإجراءات الجنائية والاختصاص الموضوعي.

التوصية ٤٠

لم تقبلها و لم ترفضها

٣٢- تنظر الهيئة التشريعية حالياً في مشروع القانون المتعلق بالعمل اللائق الذي سيعتمد قريباً. والخطوة التالية والأهم هي إنفاذ القانون. ومن الشواغل الفعلية أن هذا القانون لن يقلل نسبة البطالة، ولهذا السبب، سيُنقّح مشروع القانون المذكور لتضمينه أحكام ميثاق الشباب الأفريقي الذي تم التصديق عليه مؤخراً.

التوصية ٤١

لم تقبلها و لم ترفضها

٣٣- بالرغم من حقيقة حدوث استقرار أمني خلال السنوات الأخيرة، ومع الإشـــارة إلى التهديدات الأمنية الراهنة، لا تزال الحكومة تسعى في المقام الأول، فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، إلى كفالة تحقيق السلم والأمن. ولا تزال ليبيريا تتعامل مع تبعات الحـــرب الأهلية، ولهذا السبب تعطي الحكومة الأهمية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

٣٤- ورداً على سؤال بشأن دمج الالتزامات الدولية في القوانين المحلية، يمكن الإشارة إلى التوضيح المقدم في إطار التوصيتين ٥ و١٣.

Notes

[1] Stakeholders include civil society, human rights institutions, faith based groups and advocacy groups.

[2] The government is presently working out modalities to deposit this document with the Secretary General of the United Nations.

[3] Although the Optional Protocol to the CRC is still in the process of being ratified, the Government has already made huge achievements in relation to the CRC. For this matter it has: Established children clubs in schools; established 15 children's Assemblies, one in each of the fifteen counties; established one national children's parliament; employed 15 child welfare officers, one from each county; established child welfare offices in seven counties (Grand Kru, River Gee, Maryland, Bomi, Gbarpolu, Grand Cape Mount and Rural Montserrado); established a child protection network (comprised of line ministries and local and international NGO's working to protect children in Liberia) both on national and county levels.

[4] The CEDAW Committee has made several recommendations in respect of Liberia's ratification of the Optional Protocol to the CEDAW. In response to this the Government has spearheaded efforts to address the recommendations made by the CEDAW Committee by establishing a Taskforce charged with the responsibility to meet quarterly to review the level of progress that has been made in the implementation of the CEDAW recommendations and on the Convention itself. In addition, five thematic committees (legal, health, social institutions, education and employment, each to be chaired by a deputy or assistant minister from the sector ministry) have been set up. Specific recommendations were assigned to each committee to ensure their implementation.

[5] Furthermore, the expensive process of domestication makes Liberia dependent on the need for logistical, financial, capacitive and institutional support.

[6] Since the coming into power of the current administration, practitioners, whose action under the practice of FGM and Trial by Ordeal caused the death of another human being, have been tried in a court of competent jurisdiction and sent to prison under the sanctions imposed for the conventional acts.

[7] FGM is usually practiced by female Zoes, who are knowledgeable on traditional medicines and medicinal herbs and are hence also referred to as "Herbalists". Before Zoes can practice they have to obtain a license from the Ministry of Internal Affairs.

[8] Many of the practitioners practice FGM as a source of income and in some cases the line between economic benefits and cultural practice becomes obscured.

[9] Activities are carried out in cooperation with stakeholders.

[10] All Supreme Court decisions upheld the 1916 Supreme Court judgment outlawing trials by ordeal and the Government's judiciary position is still in support of these rulings.

[11] This also affects trials by ordeal of a minor nature as allowed and authorized by the Revised Laws and Administrative Regulations for Governing the Hinterland of Liberia.

[12] In addition to this an endowment fund has been established to meet the immediate needs of the survivors in the 15 counties.

[13] E.g. the new Public Land Laws that have been drafted conform with the Constitution in that it provides equal access to all citizens including women. The land commission investigates,

furthermore, how best to incorporate the aspect of the new inheritance law as related to women to ensure that they are given equal access to and ownership of land particularly under the customary system.

[14] Especially on precarious topics like inheritance law and rape law.

[15] Witness the fact that three concrete policy proposals were advanced in a recently held National Conference on Enhancing Access to Justice, which resolve to provide more acceptable justice outcomes for the Liberian people.

[16] On December 6, 2010, Liberia received the Sub-Committee on the Prevention of Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (SPT) and efforts are made to incorporate the SPT's recommendations into ongoing programs to improve (pre-trial) detention center conditions and protect citizens from torture and ill treatment.

[17] Pre-trial hearings are held in Monrovia Central Prison by magistrates from 6 magisterial courts in Montserrado County.